

ندوات إلكترونية مشتركة لبناء القدرات فيما يتعلق بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة

مذكرة تصوّرية

ما الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة؟

إطار جديد يشمل مجموع تمويل التنمية المستدامة

في العقدين الماضيين، شهد التمويل الإنمائيّ تغيرات كبرى مع بروز جهات فاعلة جديدة (كالجهات الجديدة المقدمّة للتمويل، والقطاع الخاص، مثلاً)، وأدوات مالية جديدة مستخدمة في التعاون الإنمائيّ (كالضمانات، والصكوك، والتمويلات الوسطى، مثلاً)، واهتمام أكبر بالتنمية المستدامة. وقد ظهر مفهوم "الدعم الرسميّ التام للتنمية المستدامة" أول مرّة سنة 2014 نتيجة الإقرار بأنه يتعيّن على الإحصاءات الدولية أن تأخذ هذا الواقع الجديد في الاعتبار.

وقد أحاط المجتمع الدوليّ علماً بمقياس "الدعم الرسميّ التام للتنمية المستدامة" في "خطة عمل أديس أبابا"، في يوليو 2015، فدعا إلى تطوير الدعم الرسميّ التام للتنمية المستدامة بطريقة "مفتوحة وشاملة وشفافة". وفي وقت لاحق من تلك السنة، دعت "خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، عند اعتماد أهداف التنمية المستدامة، إلى تعبئة المزيد من الموارد اللازمة لدعم التنمية المستدامة، ولا سيما من القطاع الخاص.

لم تكن هناك، قبل الدعم الرسميّ التام للتنمية المستدامة، من طريقة فعالة لقياس الدعم الرسميّ للتنمية المستدامة للبلدان النامية، سواء كان نقدياً أو عينيّاً. فكانت البلدان المستفيدة، على الخصوص، تطالب بمزيد من الشفافية بشأن الأنشطة التي تُنفذ في بلدانها وبمزيد من الإجراءات الدولية لمواجهة المشكلات التي تؤثر على حياة مواطنيها. وهو ما كان يعني ضرورة وضع معيار عالميّ لقياس وسائل تنفيذ "خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، ومنها التمويل الخارجيّ. وقد وُضع مقياس "الدعم الرسميّ التام للتنمية المستدامة" لهذا الغرض ولسدّ النقص الحاصل في مجال المعلومات.

أداة شاملة وشفافة تقدّم للجهات المستفيدة منظوراً أكثر دقة

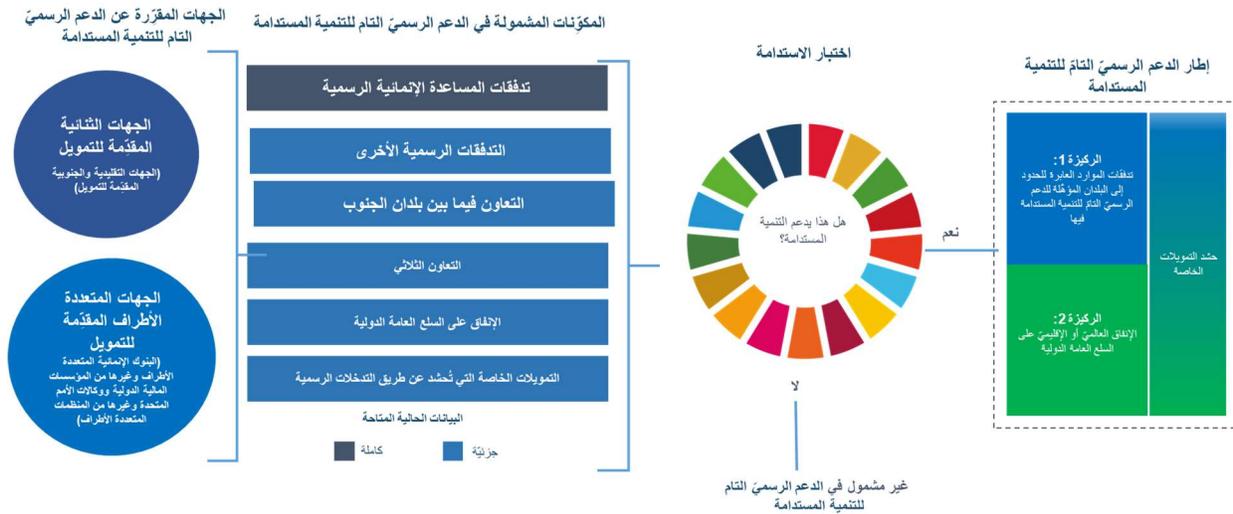
"الدعم الرسميّ التام للتنمية المستدامة" إطار ذو ركيزتين يتتبع كلّ ما يتلقى الدعم الرسميّ، وهو (1) تدفقات الموارد العابرة للحدود إلى البلدان النامية؛ (2) النفقات العالمية والإقليمية، وذلك في سبيل دعم عوامل التنمية، والسلع العامة الدولية، ومواجهة المشكلات العالمية. ويغطي "الدعم الرسميّ التام للتنمية

المستدامة" كلاً من الموارد الرسمية والتمويلات الخاصة التي تُحشد عن طريق التدخلات الرسمية المتعلقة بالتمويل الإنمائي. وقد اعتُبر منذ البداية إطاراً تقريرياً دولياً شاملاً يوفر المعلومات اللازمة للبلدان المستفيدة.

وتتجلى شمولية "الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة" أيضاً في حوكمة الإطار. فالمنهجية الإحصائية للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة (التي تسمى "التعليمات المتعلقة بإعداد التقارير"، وتشتمل على التعريفات الإحصائية؛ ومناهج القياس؛ والتصنيفات) استحدثتها ويحدّثها فريق عمل دولي معنيّ بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. وهو فريق عمل يضمّ الجهات الجنوبية المقدّمة للتمويل، والبلدان المستفيدة، والجهات التقليدية المقدّمة للتمويل، والمنظمات المتعددة الأطراف، التي تتفق جمعياً على النطاق والسمات الفنية للإطار الإحصائي. والبنك الإسلامي للتنمية عضو أساسي في فريق العمل هذا.

ويشجّع "الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة" المزيد من الشفافية والمسؤولية في التعاون الإنمائي بتغطية مجموع موارد التنمية المستدامة، ولا سيما عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب. ويمثل الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة أيضاً فرصة كبرى لتكوين قاعدة بيانات دولية عن دعم التنمية المستدامة وأول صورة شاملة للمالية الإسلامية.

الشكل 1- يشمل "الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة" مجموعة متنوعة من التدفقات من الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف المقدّمة للتمويلات اللازمة لدعم التنمية المستدامة



ندوات إلكترونية لبناء القدرات فيما يتعلق بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة

في هذا السياق، تنظّم أمانة فريق العمل المعنيّ بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة والبنك الإسلامي للتنمية مجموعة من الندوات الإلكترونية لبناء القدرات* تتمثل أهدافها وتفصيل تنظيمها فيما يلي:

* تُعقد الندوة الإلكترونية الثالثة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

- **الندوة الإلكترونية الأولى - مقدّمة عامّة عن الدعم الرسمى التامّ للتنمية المستدامة.** وتُعقد هذه الندوة يوم 10 فبراير 2022 على الساعة 10:00 صباحاً بتوقيت باريس (12:00 ظهراً بتوقيت جدة)، وتستغرق ساعة ونصف الساعة. والهدف الخاصّ من هذه الندوة الإلكترونية الأولى هو إعطاء المشاركين فكرةً عامّةً عن إطار الدعم الرسمى التامّ للتنمية المستدامة، ولا سيما عن خلفيته السياسية، ونطاقه، وأهمّ سماته ومنافعه، وآخر المستجدّات المتعلقة به. وسيعرّف البنك الإسلامي للتنمية أيضاً بأهمية الدعم الرسمى التامّ للتنمية المستدامة في سياق المالية الإسلامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، ندعو موظفي جميع الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة إلى المشاركة في هذه الندوة الإلكترونية.
 - **الندوة الإلكترونية الثانية - منهجية إعداد تقارير الدعم الرسمى التامّ للتنمية المستدامة.** وتُعقد هذه الندوة يوم 16 فبراير 2022 على الساعة 10:00 صباحاً بتوقيت باريس (12:00 ظهراً بتوقيت جدة)، وتستغرق ساعتين. وستقدّم هذه الندوة الإلكترونية الثانية توجيهات ملموسة عن الطريقة التي تُعدّ بها تقارير الدعم الرسمى التامّ للتنمية المستدامة، فتساهم بذلك في إنشاء قاعدة بيانات عالمية عن تمويل التنمية المستدامة، ومنه التمويل الإسلامي. وستخاطب هذه الندوة الإلكترونية الجهات المقدّمة للتعاون الإنمائيّ، ولا سيما الموظفين المسؤولين عن إعداد التقارير عن التمويل الإنمائيّ في وزارات التخطيط والمالية أو في المكاتب الوطنية للإحصاء.
 - **الندوة الإلكترونية الثالثة - الاستفادة المثلى من بيانات الدعم الرسمى التامّ للتنمية المستدامة.** وتُعقد هذه الندوة يوم 17 فبراير 2022 على الساعة 10:00 صباحاً بتوقيت باريس (12:00 ظهراً بتوقيت جدة)، وتستغرق ساعة ونصف الساعة. وترمى هذه الندوة الإلكترونية الأخيرة إلى بناء القدرات، ولا سيما في البلدان المستفيدة، في مجال الاستفادة من بيانات الدعم الرسمى التامّ للتنمية المستدامة، المتاحة على الموقع الإلكترونيّ <https://tossd.online>. وستكون هذه الندوة الإلكترونية ذات منفعة خاصة لموظفي البلدان المستفيدة، الذين يرصدون تمويل أهداف التنمية المستدامة، أو يشاركون في عمليات التخطيط الإنمائيّ، أو يجرون تحليلات بشأن التمويل الإنمائيّ.
- وستشتمل كل ندوة إلكترونية على العروض التقديمية التي تقدمها أمانة فريق عمل الدعم الرسمى التامّ للتنمية المستدامة، وعلى جلسات استفسارية تمكّن المشاركين من طرح أسئلة خاصة. وستُعقد هذه الندوات الإلكترونية افتراضياً على منصة Zoom بالإنكليزية. وستوفّر الترجمة الفورية أيضاً بالعربية والفرنسية.
- ويوجد المزيد من المعلومات عن "الدعم الرسمى التامّ للتنمية المستدامة" على الموقع الإلكترونيّ: